ذلك العام حتى اليوم.

لم تؤد حرب تشرين الاول (اكتوبر) الاّ الى نتائج محدودة، إنْ من منظور الردّ على عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أو من منظور كسر الحلقة المفرغة التي كانت تدور فيها جهود التسوية السلمية. ويرجع ذلك، في الاساس، الى سوء ادارة الحرب، عسكرياً وسياسياً، من الجانب العربي، الذي لم يستثمر مزيّة مبادرته الى شنّ الحرب، ولا النجاحات التي احرزها في الايام الاولى. ومع ذلك، فان الحرب وفّرت، لأول مرة خلال ربع قرن، فرصة حقيقية لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي والمشكلة الفلسطينية. فبها أدرك العالم الحاجة الموضوعية الملحّة الى هذه التسوية، حفاظاً على مصالحه المتنوّعة في هذه المنطقة الاستراتيجية، وضماناً لحياة السلم والتقدّم المنشودة. والحرب ذاتها أودت بالفرضية الاسرائيلية ـ الاميركية التي كانت سائدة من قبل، والقائلة ان التفوّق العسكري الاسرائيلي والانفراج الدولي هما اللذان يكفلان الاستقرار في المنطقة. وكان من نتائج سقوط تلك الفرضية ان اسرائيل أظهرت استعداداً لمحاورة منظمة التحرير الفلسطينية، اذا ما أوقفت الاخيرة العمل الفدائي وقبلت بوجود اسرائيل[٦٨]؛ وان الولايات المتحدة الاميركية جنّدت أعلى مراجعها الدبلوماسية، سعياً وراء حل للصراع العربي ـ الاسرائيلي، واقتنعت بالاتصال بالمنظمة ومشاركتها في جهود التسوية، وبينها مؤتمر جنيف، لنزع فتيل القضية الفلسطينية واسكات «صرخة داوية لجمع شمل وتأليب القوى الراديكالية في المنطقة... يمكن ان تُستَغل، بشكل متواصل، من قبل الاتحاد السوفياتي... [و] حتى لا يزاح السادات والقادة العرب المعتدلون الآخرون عن مراكز السلطة»، على حدّ تعبير الرئيس الاميركي، آنذاك، نيكسون[٦٩].

وكما في أيام الحرب، افتقد الموقف العربي، في فترة الهدنة ومفاوضات فصل القوات، الى الصلابة المستندة الى النظرة الستراتيجية الموحّدة. وعمل بعض الحكومات العربية لحسابه الخاص أكثر ممّا للقضية المشتركة؛ فعنيت مصر بانسحاب القوات الاسرائيلية حتى ممرات سيناء، وفتح قناة السويس؛ وسوريا بالانسحاب المرحلي من الجولان؛ والاردن باعادة الضفة الفلسطينية الى سيادته؛ ولبنان بأن يكون له مقعد في مفاوضات جنيف؛ والدول النفطية باستئناف ضخ النفط الى الولايات المتحدة الاميركية والدول الغربية الأخرى، وهو ما تمّ في آذار (مارس) ١٩٧٤. وعموماً كان بعض الدول العربية مع التحرّكات الاميركية أبعد مدى ممّا توقّعه كيسنجر وادارته. وبقدر كبير من الدهشة، سجّل سايروس فانس في مذكراته: «ان بعض الزعماء العرب بدوا مستعدين للبحث في ما هو أقل من دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة، كجزء من تسوية شاملة... وكان الحل الذي يراه [السادات] دولة فلسطينية مرتبطة ارتباطاً دستورياً مع الاردن... وقد استنتجت، على أي حال، انه [الملك حسين] أيضاً يحبّذ شكلاً من الفيدرالية أو الكونفيدرالية بين المملكة الاردنية وبين دولة فلسطين في الضفة الغربية وغزة... وبدا انه، الآن، يعمل لبناء قاعدة سياسية غير موالية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية، كبديل، أو كوزن مقابل لسيطرة المنظمة على دولة فلسطينية في المستقبل... والمدهش ان [الرئيس السوري حافظ] الاسد، وهو أكثر الزعماء العرب الثلاثة تشدّداً في معظم المسائل، بدا، أيضاً، مستعداً لقبول ما هو أقل من دولة فلسطينية كاملة الاستقلال؛ فقد خفّ تأييده السابق، الشامل، لمطالب منظمة التحرير الفلسطينية...»[٧٠].

وكان من نتائج ذلك اطلاق الدور الاميركي في قضية تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وتعزيز العامل الاسرائيلي ـ على حساب العامل العربي ـ في السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، التي دينت في قمّة الجزائر، غداة توقّف حرب تشرين الاول (اكتوبر)، ومحاولة تهميش العامل الفلسطيني،